الأمم المتحدة



مجلس الأمن

Distr.: General
30 June 2009
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل الرسالة المرفقة المؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ الموجهة من القاضي دنيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر المرفق). وتتعلق هذه الرسالة مباشرة بقدرة المحكمة الدولية على إنجاز عملها.

ويطلب الرئيس بايرون في رسالته أن يقوم مجلس الأمن بما يلي:

(أ) السماح لأحد القضاة بمزاولة مهنة أخرى في وطنه، والعمل بدوام جزئي في المحكمة الدولية عند صياغة حكمه النهائي؛

(ب) السماح للمحكمة الدولية بتعيين قاض مخصص إضافي من بين القضاة الدائمين السابقين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو من بين قضاة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة المخصصين الذين لم يكلفوا بأي قضية. وتبين الرسالة مسوّغات هذه الطلبات.

وأكون ممتنا لو عرضتم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن. وأرجو أن ينظر مجلس الأمن في هذه المسألة في أقرب فرصة ممكنة بغية تزويد المحكمة الدولية لرواندا بالاستمرارية واليقين اللازمين لإنجاز أعمالها بكفاءة.

(توقيع) **بان** كي - مون

المرفق

رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ موجهة من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى الأمين العام

١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

إني أكتب إليكم لتقديم طلب عاجل:

منذ عودتي من نيويورك، أبلغني القاضي شورت، وهو القاضي المخصص من غانا الذي يعمل في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أنه يرغب في ترك العمل في المحكمة وأنه لم يعد مستعداً لتولي قضية كانياروكيغا التي كنت قد عيّنته فيها قاضياً رئيس دائرة. وفي الرسائل التي بعثها إليّ، أشار إلى أن لديه مشاكل صحية وأعرب عن رغبته في العودة إلى منصبه السابق كمفوض لحقوق الإنسان في غانا.

إن قرار القاضي شورت يضع المحكمة في وضع صعب للغاية. وكما تعلمون، فإننا نطلب حالياً من مجلس الأمن أن يمنح إذناً استثنائياً للقاضي دي سيلفا لكي يزاول عمله في المحكمة بدوام جزئي ويتولى في الوقت نفسه عملاً قضائياً في وطنه سري لانكا. وبما أن القاضي دي سيلفا يرأس محاكمة متعددة المتهمين (العسكرية الثانية) يُتوقع أن يصدر الحكم فيها في منتصف عام ٢٠١٠، فإن هذا هو الترتيب الوحيد الذي يمكن أن يضمن عدم استقالته وإنجاز عمله المتعلق بإصدار الحكم.

وتنطوي الحالة المتعلقة بالقاضي شورت على صعوبة مماثلة. فقد كان طلب في وقت سابق أن يُسمح له بالعمل بدوام جزئي، لكن بعد مناقشات طويلة معه، تمكنت من إقناعه بأن يظل في منصبه وأن يتولى واحدة من القضايا الجديدة هي قضية كانياروكيغا. ولسوء الحظ، فقد غيّر رأيه الآن. كما أن القاضي شورت عضو في هيئة المحكمة في قضية بيزيمونغو وآخرين، وهي قضية معقدة تضم أربعة متهمين، استمرت فيها مرحلة تقديم الأدلة ٤٠٠ يوم من أيام المحاكمة. ويتوقع أن يصدر الحكم فيها في منتصف عام ٢٠١٠. والقاضي شورت مستعد لإنجاز عمله بشأن إصدار الحكم إذا أُذن له بأن يتولى مرة أخرى العمل في وطنه وبأن ينجز الحكم للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بدوام جزئي.

وإذا أخذنا في الاعتبار الفترة الطويلة والمعقدة التي استغرقتها قضية بيزيمونغو، لا يوجد لدي خيار سوى أن أطلب من مجلس الأمن أن يدرج القاضي شورت في الإذن المطلوب للقاضي دي سيلفا بالعمل بدوام جزئي حتى صدور الحكم في القضايا التي هما مكلفان بها.

ومن الواضح أيضا أن قرار القاضي شورت بعدم ترؤس دائرة المحاكمة في قضية كانياروكيغا ينطوي على آثار خطيرة بالنسبة لتشكيل هيئة المحكمة. وبشكل عام، لا تزال هناك حاجة إلى تشكيل هيئات محكمة لخمس محاكمات جديدة أخرى ستبدأ في عام ٢٠٠٩. ولا يتوفر حالياً للمحكمة الدولية إلا ١٤ قاضيا لتولي قضايا جديدة، لكن العديد منهم يتولون بالفعل أعباء لا تسمح لهم بالاضطلاع بمهام إضافية. إن تعيين قضاة رؤساء دوائر أمر في غاية الصعوبة: إذ يجب أن يتمتعوا بالخبرة والقدرة على التعامل مع عبء العمل الذي تنطوي عليه هذه المهمة. وكنت قد قررت في الأصل عدم طلب قاض مخصص إضافي؛ لكن الوضع الجديد الذي نشأ نتيجة قرار القاضي شورت حيث فقدت المحكمة قاضيا من القضاة رؤساء الدوائر، يجعل طلب تعيين قاض مخصص آخر للعمل في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أمراً لا مفر منه.

وقد فشلت المحاولات السابقة لتعيين قاض إضافي من قائمة القضاة المنتخبين المتاحة في عام ٢٠٠٣؛ إذ أن جميع القضاة المتبقين على القائمة، وهم القضاة من السويد والمملكة المتحدة وهولندا وبنما، ليسوا متاحين لتولي العمل في المحكمة هذا العام. وقد توفي القاضي المالي زي. ومن الأرجح ألا يكون القاضي الإيطالي متاحاً قبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر مما يسبب صعوبات في استراتيجية الإنجاز لدينا. وكان من الضروري تأجيل العديد من القضايا الجديدة لأسباب متعددة، وسيكون من المهم أن تبدأ محاكمة كانياروكيغا في آب/أغسطس لكي لا تمتد مرحلة النظر في الأدلة إلى عام ٢٠١٠.

لذلك، أوّد أن أطلب إمكانية تعيين قاض إضافي من بين قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الدائمين المنتهية ولايتهم أو من بين القضاة المخصصين في قائمة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة المتاحين والمستعدين للانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا خلال مهلة قصيرة. ومن المهم بشكل خاص في هذه الحالة تعيين قاض من ذوي الخبرة يمكن أن يحل محل القاضي شورت في ترؤس الدائرة في قضية كانياروكيغا وتمكين المحكمة من تحقيق أهدافها في استراتيجية الإنجاز.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض هذه المسألة العاجلة على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) دنيس **بايرون**
رئيس المحكمة الجنائية الدولية
لرواندا